مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/65

ر ت م د: 1112-685x
ر ت م د إ: 2588-2236

المجلد: 14/ العدد: 01 / جوان 2021
ص ص: 91 ـ 111

تأثيـرات جائحـة كوفيـد 19 على التجـارة الدوليـة وسلاسـل الإمـداد

The effects of covid 19 pandemic on international trade and supply chains

رفيق يوسفي*
جامعة العربي التبسي
تبسـة / الجزائـر
Yousfi.rafik@univ-tebessa.dz

عبد الكريم زرفاوي
جامعة العربي التبسي
تبسـة / الجزائـر
Abdelkerim.zerfaoui@univ-tebessa.dz

تاريخ الارسال: 2021/04/30 تاريخ القبول: 2021/06/13 تاريخ النشر: 2021/06/30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة الأثار المحتملة لأزمة الفيروس التاجي كورونا 19 على التجارة الدولية وسلاسل الإمداد كما تقدم تقديرات للتداعيات التي قد تترتب من جراء هذه الجائحة على الإقتصاد العالمي، وفرض وباء كوفيد 19 ضغطا غير مسبوق على سلاسل الإمداد التي تمتد في الكثير من الأحيان عبر الحدود الدولية، فعلى المدى القصير عملت الدول إلى حد كبير على الحفاظ على سلاسل التوريد سليمة وتعمل بكفاءة، أما على المدى الطويل يجب التفكير في كيفية تنويع سلاسل التوريد الدولية من خلال البحث عن مصادر بديلة في حالة الأزمات، وتظهر نتائج الدراسة التي توصلنا إليها سيناريوهين لمستقبل التجارة الدولية، سيناريو متفائل مع تعافي قوي بما يكفي لتقريب التجارة من إتجاه ما قبل الوباء، وسيناريو متشائم مع تراجع أولي أكثر حدة وتفاشي طويل الأمد ولكن غير مكتمل.

الكلمات المفتاحية: كوفيد 19، تجارة دولية، سلاسل التوريد، الإقتصاد العالمي.

Abstract:

This study aims to discuss the potential effects of the Corona Coronavirus 19 crisis on international trade and supply chains, It also provides estimates of the repercussions that this pandemic could have on the global economy, The COVID-19 pandemic has put unprecedented strain on food supply chains that often extend across international borders, In the short run

* **المؤلف المرسل.**

countries have largely been working to keep those supply chains intact and operating efficiently, As for the long term, think about how to diversify the international supply chains by looking for alternative sources in the event of crises, The results of our study show two scenarios for the future of international trade, An optimistic scenario with a strong recovery enough to bring trade closer to the pre-epidemic trend, A scenario is pessimistic with a more severe initial retreat and a long-term but incomplete avoiding.
Key Words: COVID-19, international trade, supply chains, global economy
JEL Classification: F43; Q11; G28; P33

مقدمـــة:

بدأ تفشي وباء كوفيد 19 في ديسمبر 2019 في مدينة ووهانا الصينية، ولا يزال ينتشر في جميع أنحاء العالم محدث أضرار بالغة الخطورة على الصحة البشرية حيث اعتبرته منظمة الصحة العالمية وباء عالميا، وأدى انتشاره السريع إلى اضطراب اقتصادي كبير من جراء الحجر الصحي، والقيود على السفر، وإغلاق المصانع، والانخفاض الحاد في العديد من أنشطة قطاع الخدمات، وأصيبت حركة التجارة الدولية بالشلل خلال فترة وجيزة من تفشي فيروس كورونا مما أثر الصادرات والواردات ،وتوقعت منظمة التجارة العالمية تباطؤ في حركة التجارة السلعية حول العالم في الأجل القصير، نتيجة للاضطرابات الناتجة عن تداعيات الفيروس لظروف عدم اليقين وإغلاق الحدود بين الدول، كما أدت اضطرابات سلاسل التوريد إلى إحداث خلل في الأسواق على المستوى العالمي.

وتتزايد التقارير اليومية حول تأثير تفشي فيروس كوفيد 19 على سلاسل التوريد العالمية، وزعزعته لعمليات التصنيع في شتى أنحاء العالم، ومن المتوقع أن يدفع ذلك بالآلاف من الشركات إلى خفض إنتاجها أو إغلاق منشآت التجميع والتصنيع بشكل مؤقت وتعتبر الشركات الأكثر عرضة للخطر تلك التي تعتمد الصين لتزويدها بالمواد الأولية والمنتجـات ومن الممكن أن تبقى هذه المصانـع في حالـة ركـود عدة أشهر، وتقارن العديد من الدراسات الوبـاء الحالي مع وبـاء فيروس سارس الذي ظهر في الصين خلال الفترة 2002-2003 وأحدث هبوط غير متوقع في الأسواق المالية العالمية، إلا أن تداعيات كوفيد 19 على الإقتصاد العالمي ستكـون أكثر شدة بالنظـر لانتقـال مركز الوباء من الصين إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية والدور الذي تلعبه هذه الدول العظمى في النظام الإيكولوجي الاقتصادي العالمي.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الدراسة كما يلي: كيف يمكن أن تؤثر جائحة كوفيد 19 على التجارة الخارجية وسلاسل الإمداد؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح جملة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما هي تداعيات الجائحة على الاقتصاد العالمي؛
- هل سيكون لجائحة كوفيد 19 تأثيرات سلبية على التجارة الدولية؛
- كيف أثر كوفيد 19 على سلاسل الإمداد.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهم انعكاسات التي سوف يخلفها وباء كوفيد 19 على الإقتصاد العالمي من خلال تأثيراته على سلاسل الإمداد العالمية بالنظر إلى الإجراءات الوقائية التي اعتمدتها مختلف دول العالم التي انتشر فيها الوباء، ومن ثم محاولة تقييم هذه التداعيات رغم صعوبة التنبؤ الدقيق بها وتصور خارطة التجارة الدولية العالمية بعد الجائحة.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يسمح بجمع البيانات والحقائق حول الظاهرة محل الدراسة، كما اعتمدنا على المنهج الإستقرائي من ثم تحليل هذه البيانات وتفسيرها والوقوف على دلالتها لتحديد أثارها وتداعياتها ومحاولة استقراء المستقبل.

1/ الآثار الاقتصادية العالمية لكوفيد 19:

منذ أن تم تشخيص الفيروس بمدينة ووهان الصينية في جانفي 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ ،وانتشر الوباء إلى أكثر من 190 دولة منها الولايات المتحدة الامريكية، ومع بداية شهر مارس تحولت النقطة المحورية للعدوى من الصين إلى أوروبا وخاصة إيطاليا، ولكن مع حلول أفريل 2020 تحول التركيز إلى الولايات المتحدة، وتسارعت الإصابات حيث تجاوز عدد المصابين أكثر من 3.2 مليون شخص ثلثهم في الولايات المتحدة، مع الآلاف من القتلى، وأغلقت أكثر من 80 دولة حدودها أمام الوافدين من

البلدان التي تعاني من العدوى، وأمرت الشركات بإغلاق أبوابها وأصدرت أوامرها إلى سكانها بفرض الحجر الصحي الذاتي، وأغلقت المدارس لما يقدر بنحو 1.5 مليار طفل.

في أواخر جانفي 2020 كانت الصين أول دولة تفرض قيودا على حركة الأفراد والبضائع تليها كوريا الجنوبية وفيتنام، مما أثار احتمال حدوث ركود اقتصادي عميق وزيادة كبيرة في معدل البطالة، وأشارت البيانات الأولية للثلاثي الأول من سنة 2020 إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة 4.8%، وهو أكبر انخفاض فصلي في الناتج المحلي الإجمالي منذ الثلاثي الرابع من عام 2008 (Bureau of Economic Analysis , 2020)، وقام مستثمرون أجانب بسحب ما يقدر بنحو 26 مليار دولار من استثماراتهم في الاقتصادات الآسيوية النامية مما يزيد من مخاوف الركود الاقتصادي الرئيسي في آسيا، وفي أوروبا تقدم أكثر من 30 مليون شخص في ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا وإيطاليا بطلب للحصول على دعم الدولة بسبب توقف أجورهم، في حين تشير بيانات الثلاثي الأول 2020 إلى أن اقتصاد منطقة اليورو عرفت انكماش يقدر ب 3.8% وهو أكبر انخفاض منذ أن بدأت السلسلة في 1995.

تدخلت البنوك المركزية في الأسواق المالية وأعلنت الحكومات مبادرات بخصوص السياسات المالية لتحفيز اقتصاداتها، كما اتخذت المنظمات الدولية خطوات لتقديم قروض ومساعدات مالية أخرى إلى البلدان المحتاجة، وقدر صندوق النقد الدولي الإنفاق الحكومي للحفاظ على النشاط الاقتصادي الذي تم اعتماده حتى منتصف أفريل 2020 ب 3.3 تريليون دولار، وبلغ إجمالي القروض الحكومية على الصعيد العالمي حوالي 4.5 تريليون دولار بزيادة في الاقتراض تقدر ب 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2019 و9.9% عام 2020 (الشكل 01)، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة التوازن المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الاقتصادات المتقدمة من 3.0% سنة 2019 إلى 10.7% سنة 2020، وللولايات المتحدة من 5.8% إلى 15.7%، ومن 4.8% إلى 9.1% بالنسبة للاقتصادات النامية وفقا لإحصائيات صندوق النقد الدولي (James, 2020, p. 02)، وأعلنت فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة عن تدابير دعم للقطاع العام يبلغ مجموعها أكثر من 10 % من إجمالي الناتج المحلي السنوي.

الشكل رقم 01: توقعات صندوق النقد الدولي لنسبة التوازن المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2019-2020.

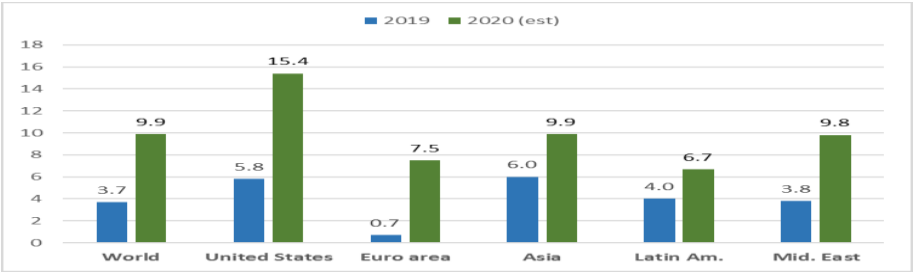

Source: (James, 2020)

إن عدم اليقين بشأن طول وعمق الآثار الاقتصادية المتعلقة بالأزمة الصحية يزيد من تقلبات السوق، ومما يزيد من تفاقم الوضع الاقتصادي الهبوط التاريخي في أسعار النفط الخام الذي يعكس التراجع العالمي في النشاط الاقتصادي وآفاق الانكماش، وحسب أخر التوقعات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*OECD*) وصندوق النقد الدولي (*IMF*) فإن النمو الاقتصادي العالمي سوف يسجل انخفاض محسوس سنة 2020 قبل أن يعود للنمو سنة 2021 والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 01: توقعات (OECD) و(IMF) لتطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2019-2021

OECD March 2020				IMF April 2020			
	2019	2020	2021		2019	2020	2021
World	2.9%	2.4%	3.3%	World	2.9%	–3.0%	5.8%
G20	3.1	2.7	3.5	Adv. Economies	1.7	–6.1	4.5
Australia	1.7	1.8	2.6	United States	2.3	–5.9	4.7
Canada	1.6	1.3	1.9	Euro Area	1.2	–7.5	4.7
Euro area	1.2	0.8	1.2	Germany	0.6	–7.0	5.2
Germany	0.6	0.3	0.9	France	1.3	–7.2	4.5
France	1.3	0.9	1.4	Italy	0.3	–9.1	4.8
Italy	0.2	0.0	0.5	Spain	2.0	–8.0	4.3
Japan	0.7	0.2	0.7	Japan	0.7	–5.2	3.0
Korea	2.0	2.0	2.3	United Kingdom	1.4	–6.5	4.0
Mexico	-0.1	0.7	1.4	Canada	1.6	–6.2	4.2
Turkey	0.9	2.7	3.3	China	6.1	1.2	9.2
United	1.4	0.8	0.8	India	4.2	1.9	7.4
United States	2.3	1.9	2.1	Russia	1.3	–5.5	3.5
Argentina	-2.7	-2.0	0.7	Latin America	0.1	–5.2	3.4
Brazil	1.1	1.7	1.8	Brazil	1.1	–5.3	2.9
China	6.1	4.9	6.4	Mexico	–0.1	–6.6	3.0
India	4.9	5.1	5.6	Middle East	1.2	–2.8	4.0
Indonesia	5.0	4.8	5.1	Saudi Arabia	0.3	–2.3	2.9
Russia	1.0	1.2	1.3	Sub-Saharan Africa	3.1	–1.6	4.1
Saudi Arabia	0.0	1.4	1.9	Nigeria	2.2	–3.4	2.4
South Africa	0.3	0.6	1.0	South Africa	0.2	–5.8	4.0
				World Trade Volume	0.9	–11.0	8.4

Source: (OECD, 2020)

من خلال الجدول أعلاه تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حسب أخر توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي في 2 مارس 2020 انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 0.5% سنة 2020 من 2.9% إلى 2.4%، على افتراض أن الآثار الاقتصادية للفيروس ستبلغ ذروتها في الربع الأول من عام 2020، كما سيزيد النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 1.5% في عام 2021 ويبدو أن هذه التوقعات متفائلة للغاية (OECD, 2020) من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بشكل حاد بنسبة 3٪ عام 2020 ، وهذا الانخفاض أكثر وضوحا مما كان عليه خلال الأزمة المالية 2008-2009 ووفقا لسيناريو مرجعي قائم على افتراض التخفيف من الوباء خلال النصف الثاني 2020 والتخفيف التدريجي لجهود الاحتواء، يجب أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.8 ٪ في عام 2021 بفضل الدعم الحكومي. (IMF, 2020)

2/ تداعيات كوفيد 19 على التجارة الدولية:

ضرب وباء كوفيد 19 التجارة العالمية بسرعة وحجم لم يسبق لهما مثيل، وواجهت الشركات متعددة الجنسيات صدمة العرض في المرحلة الأولى، ثم صدمة الطلب حيث أمرت الكثير من الحكومات المواطنين بالبقاء في منازلهم وكافحت الحكومات والشركات والمستهلكون الأفراد فجأة من أجل شراء المنتجات والمواد الأساسية، واضطرت إلى مواجهة هشاشة سلسلة التوريد الحديثة وأصبحت الحاجة ملحة لتصميم سلاسل إمداد أكثر قوة وتنوعا, وكشفت البيانات الأخيرة التي قدمتها "*Trade shift*" * إلى أن آثار الصدمة الأولية قد تستمر في البقاء للأشهر القادمة (Jesse & Christian, 06 May 2020)، ففي الصين عانت المعاملات التجارية المحلية والدولية من انخفاض أسبوعي بنسبة 56% بداية من منتصف فيفري، كما حذت حذوها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا مع انخفاض أولي بنسبة 26 % في بداية أفريل، واستمرار الانخفاض بنسبة 17 % في أواخر أفريل واستقرت التجارة في جميع المناطق المتضررة من الإغلاق في انخفض المعاملات الأسبوعية الإجمالية منذ 9 مارس بمتوسط 9.8 %، مع انخفاض ملحوظ في الفواتير والأوامر منذ نهاية شهر مارس.

* منصة عالمية لإدارة سلسلة التوريد

1.2/ أثار الجائحة على التدفقات التجارية:

يعتقد خبراء الاقتصاد في منظمة التجارة العالمية حجم الانكماش والتراجع بسبب هذه الأزمة الصحية سيتجاوز على الأرجح الركود التجاري الناجم عن الأزمة المالية العالمية في 2008-2009، حيث صرح *Azevêdo* المدير العام للمنظمة أن الخبراء يتوقعون تراجع في حجم النشاط التجاري سنة 2020 بشكل حاد في كل منطقة من مناطق العالم وعبر جميع قطاعات الاقتصاد، في ضوء عدم اليقين بشأن المدة الدقيقة للوباء وتأثيراته الاقتصادية هذه التوقعات تستند حتما على افتراضات قوية، ففي سيناريو متفائل يتوقع الخبراء انخفاض حجم التجارة العالمية للبضائع بنسبة 13% هذا العام مقارنة بعام 2019، وإذا لم تتم السيطرة على الوباء وفشلت الحكومات في التكيف مع الوباء قد يكون الانخفاض 32% أو أكثر، وهناك عاملان سيحددان قوة التعافي: (Azevêdo, 2020)

- أولا: مدى سرعة السيطرة على الوباء؛
- ثانيا: الخيارات السياسية التي تتخذها الحكومات.

يقدر خبراء الاقتصاد في المنظمة أنه إذا تمت السيطرة على الوباء على المدى القصير ووضعت الحكومات السياسات الصحيحة، يمكن أن تنتعش التجارة العالمية وتسترجع مسار ما قبل الوباء في وقت مبكر من عام 2021، ومن الجدير بالذكر أنه حتى قبل تسجيل أول حالة كوفيد 19 لم نكن نحقق أقصى استفادة من إمكانات التجارة لدفع النمو، حيث تؤكد الاحصائيات المنشورة أن تجارة البضائع العالمية كانت تتراجع بوتيرة كبيرة في الربع الأخير من عام 2019.

الشكل رقم 02: حجم التجارة العالمية للبضائع للفترة 2000-2022

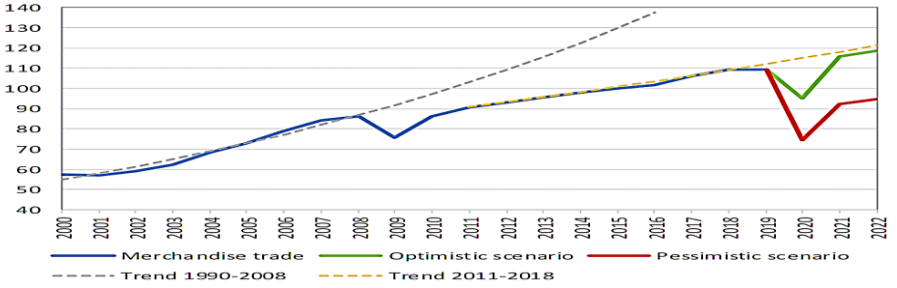

Source: WTO. Press Release 8 April 2020

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن حجم التجارة العالمية للبضائع سجلت سنة 2019 قبل الفيروس انخفاضا طفيفا يقدر ب 0.1 % من حيث الحجم بعد ارتفاعها بنسبة 2.9% في العام السابق، وفي غضون ذلك تراجعت صادرات البضائع العالمية في 2019 بنسبة 3% إلى حدود 18.89 تريليون دولار، في المقابل ارتفعت تجارة الخدمات سنة 2019 مع ارتفاع الصادرات بنسبة 2% إلى حدود 6.03 تريليون دولار أمريكي، وكانت وتيرة التوسع أبطأ مما كانت عليه سنة 2018 عندما زادت تجارة الخدمات بنسبة 9% . (WTO, 2020)

تدخلت الحكومات في السياسة النقدية والمالية لمواجهة الانكماش الاقتصادي وتقديم دعم مؤقت للشركات والأسر، لكن القيود المفروضة على الحركة والتباعد الاجتماعي تؤثر اليوم بشكل مباشر بطريقة لم تكن أثناء الأزمة المالية، حيث تم إغلاق قطاعات من الاقتصاديات الوطنية بالكامل بما في ذلك الفنادق والمطاعم وتجارة التجزئة غير الضرورية والسياحة وحصص كبيرة من الصناعة، وفي ظل هذه الظروف يمكن تصور الأداء التجاري المستقبلي من خلال سيناريوهين متميزين (الجدول 02):

- سيناريو متفائل نسبيًا، مع انخفاض حاد في التجارة يتبعه انتعاش يبدأ في النصف الثاني من عام 2020؛
- سيناريو أكثر تشاؤما مع تراجع أولي أكثر حدة وانتعاش طويل الأمد وغير مكتمل.

جدول رقم 02: حجم تجارة البضائع والناتج المحلي الإجمالي 2018-2021

	بيانات تاريخية		سيناريو متفائل		سيناريو متشائم	
	2018	2019	2020	2021	2020	2021
Volume of world merchandise trade [2]	2.9	-0.1	-12.9	21.3	-31.9	24.0
Exports						
North America	3.8	1.0	-17.1	23.7	-40.9	19.3
South and Central America	0.1	-2.2	-12.9	18.6	-31.3	14.3
Europe	2.0	0.1	-12.2	20.5	-32.8	22.7
Asia	3.7	0.9	-13.5	24.9	-36.2	36.1
Other regions [3]	0.7	-2.9	-8.0	8.6	-8.0	9.3
Imports						
North America	5.2	-0.4	-14.5	27.3	-33.8	29.5
South and Central America	5.3	-2.1	-22.2	23.2	-43.8	19.5
Europe	1.5	0.5	-10.3	19.9	-28.9	24.5
Asia	4.9	-0.6	-11.8	23.1	-31.5	25.1
Other regions [3]	0.3	1.5	-10.0	13.6	-22.6	18.0
Real GDP at market exchange rates	2.9	2.3	-2.5	7.4	-8.8	5.9
North America	2.8	2.2	-3.3	7.2	-9.0	5.1
South and Central America	0.6	0.1	-4.3	6.5	-11.0	4.8
Europe	2.1	1.3	-3.5	6.6	-10.8	5.4
Asia	4.2	3.9	-0.7	8.7	-7.1	7.4
Other regions [3]	2.1	1.7	-1.5	6.0	-6.7	5.2

Source: WTO Secretariat for trade and consensus estimates for historical GDP. Projections for GDP based on scenarios simulated with WTO Global Trade Model

بموجب كلا السيناريوهين ستعاني جميع المناطق من انخفاض في الصادرات والواردات سنة 2020 باستثناء أفريقيا والشرق الأوسط ورابطة دول الكومنولث (CIS)، وإذا تمت السيطرة على الوباء وبدأت التجارة في التوسع مرة أخرى يمكن لمعظم المناطق تسجيل انتعاش سنة 2021 قدر بـ 21 % تقريبا في السيناريو المتفائل و 24% في السيناريو المتشائم.

ينبغي النظر إلى هذه السيناريوهات أنها توقعات مختلفة ممكنة للأزمة حيث يمكن أن تكون النتائج الفعلية بسهولة خارج هذا النطاق، ففي ظل السيناريو المتفائل سيكون التعافي قويًا بما يكفي لتقريب التجارة من اتجاه ما قبل الوباء، الخط الأصفر (الشكل رقم 02) بينما يتصور السيناريو المتشائم انتعاشا جزئيا فقط بالنظر إلى مستوى عدم اليقين، يمكن أن نرى انخفاضا حادا في حجم التجارة لعام 2020 ولكن انتعاشا دراماتيكيا بنفس القدر مما يجعل التجارة أقرب كثيرا من خط السيناريو المتفائل بحلول عام 2021 أو 2022، فبعد الأزمة المالية لعام 2008-2009 لم تعد التجارة إلى اتجاهها السابق الخط الرمادي المنقط.

قد تكون تجارة الخدمات الأكثر تأثرا بشكل مباشر بـ كوفيد 19من خلال فرض قيود على النقل والسفر وإغلاق العديد من مؤسسات البيع بالتجزئة والضيافة، ورغم أنه لا يتم تضمين الخدمات في توقعات التجارة السلعية لمنظمة التجارة العالمية إلا أن معظم التجارة السلعية ستكون مستحيلة بدونها، ورغم تفشي كوفيد 19 إلا أنه من غير الممكن تحديد آثاره على التجارة الدولية بشكل دقيق حتى الآن في معظم البيانات التجارية ولكن بعض المؤشرات الرئيسية قد تعطي أدلة حول مدى التباطؤ، ومنها مؤشرات أوامر التصدير.

الشكل رقم 03: أوامر تصدير جديدة - مؤشرات مديري المشتريات للفترة جانفي 2008-مارس 2020

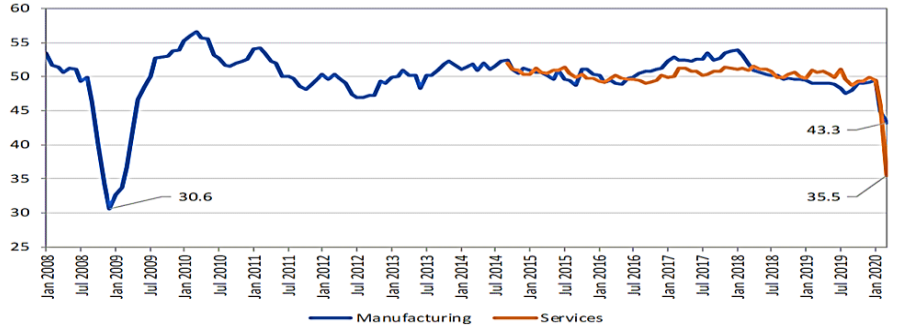

Source: WTO. Press Release 8 April 2020

تعتبر مؤشرات أوامر التصدير المشتقة من مؤشرات مديري المشتريات (PMIs) مفيدة بشكل خاص ففي هذا الصدد أظهر مؤشر مديري المشتريات العالمي JP Morgan لشهر مارس أن طلبيات التصدير في التصنيع غرق إلى 43.3 نسبة إلى القيمة الأساسية 50 وانخفضت أعمال تصدير الخدمات الجديدة إلى 35.5 مما يشير إلى تراجع حاد.

2.2/صدمات العرض والطلب:

أدى اضطراب نشاط الأعمال إلى انخفاض الإنتاج كما أدى إحجام المستهلكين ومؤسسات الأعمال عن الإنفاق إلى انخفاض الطلب، وترتب على ذالك صدمات في العرض والطلب (غوبيناث، 2020)

أولا/ من جانب العرض

أدى ظهور وباء كوفيد 19 إلى انخفاض مباشر في عرض العمالة بسبب الوعكة الصحية التي أصابت العاملين، كما أدت جهود احتواء المرض ومنع انتشاره من خلال عمليات الإغلاق والحجر الصحي إلى تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية، وإضافة إلى ذلك فقد لا تتمكن الشركات التي تعتمد على سلاسل العرض من الحصول على القطع التي تحتاج إليها سواء على المستوى المحلي أو الدولي، فعلى سبيل المثال تعتبر الصين أحد الموردين المهمين للسلع الوسطية إلى بقية العالم خصوصا في مجال الإلكترونيات والسيارات ، لذى فالاضطراب الذي تشهده ستنتقل تداعياته إلى الشركات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج، لذا سوف تشكل هذه الاضطرابات صدمة سلبية تصيب الإنتاجية وتحد من النشاط الاقتصادي.

ثانيا/ من جانب الطلب

على مستوى الطلب أدت جائحة كوفيد 19 إلى تراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل والخوف من انتقال العدوى وتصاعد حالة عدم اليقين، وأقدمت الشركات على تسريح العمالة بسبب عدم قدرتها على دفع رواتبهم، كما أدت الأزمة الصحية إلى تراجع سوق الأسهم الأمريكية مؤخرا حيث تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران بشكل كبير، على نحو مماثل لما حدث في أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر وبالإضافة إلى هذه الآثار على مستوى القطاعات تدهور مشاعر المستهلكين ومؤسسات الأعمال يمكن

أن يدفع الشركات إلى توقع انخفاض الطلب مما يؤدي بها إلى الحد من إنفاقها واستثماراتها، وهذا ما سيؤدي بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف.

3.2/الإجراءات الواجب اتخاذها:

للتخفيف من تداعيات الجائحة هناك أربعة أشياء يمكننا القيام بها: (OECD, 2020)

أولا/ تعزيز الثقة في التجارة والأسواق العالمية من خلال تحسين الشفافية

إن وجود قاعدة معلومات قوية ومشتركة وشفافة أمر بالغ الأهمية في دعم الاستجابة للسياسية الوطنية السليمة والتعاون الدولي للحفاظ على تدفق التجارة، لذا سيكون من الأهمية بما كان أن تفي البلدان بالتزاماتها بإخطار منظمة التجارة العالمية بالتدابير المتخذة استجابة لـ كوفيد 19، وتقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*OECD*) بمشاركة المعلومات حول الإجراءات القطرية المتعلقة بالتجارة في ظروف وباء كوفيد 19 مع زملاء منظمة التجارة العالمية.

ثانيا/ الحافظ على استمرار سلاسل التوريد العالمية خاصة بالنسبة للمواد الأساسية

تعتبر إحدى الأولويات المهمة للأزمة إبقاء سلاسل الإمداد الرئيسية للسلع الأساسية (الإمدادات الطبية، المنتجات الغذائية سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) مفتوحة وعملية، لذلك بدأنا نشهد العديد من التحديات للحفاظ على استمرار سلاسل التوريد المرتبطة بالأعمال التجارية.

ثالثا/ تجنب جعل الأمر أسوء

يجب تجنب الإجراءات التي تزيد من التكاليف للتجار والمستهلكين، ومنها تجنب قيود التصدير على السلع الأساسية مثل المعدات الطبية والمنتجات الغذائية، وحاليا قيدت أكثر من 60 دولة صادرات السلع الأساسية وبصورة أكثر المنتجات الزراعية والغذائية، ويختلف وضع السوق العالمي للإمدادات الطبية اختلافًا كبيرا عن بقية السلع، حيث أنه هناك حاجة ماسة لزيادة العرض العالمي من المستلزمات الطبية الأساسية لمكافحة كوفيد 19 مثل أجهزة التنفس الصناعي والأقنعة، وتحتاج الحكومات إلى الاستثمار بشكل عاجل في تعزيز الطاقة الإنتاجية لتلبية الطلب في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، والواقع أن

المناطق المعزولة بسبب الفيروس ستكون أسوأ حالا لو اضطرت إلى الاعتماد على الاقتصاد المحلي لضمان إمدادات المعدات الطبية والغذائية وغيرها من الضروريات، وحتى البلدان التي لديها قدرة إنتاجية في المعدات في ذروة تفشي كوفيد 19 قد لا تتمكن من استخدام قدرتها التصنيعية بالكامل بسبب نقص العمالة أو قيود التنقل.

رابعا/ متابعة إجراءات الدعم الحكومي

الواقع أن الحكومات توفر أكبر قدر من الدعم لمنع أزمة كوفيد 19 من تدمير سبل العيش، لكن بمجرد انحصار الوباء ستحتاج الحكومات إلى إعادة النظر في إجراءات الدعم للتأكد من أنها لم تصبح مصادر للخلل والتشوهات في الاقتصاد العالمي، وسيكون للدعم الممنوح اليوم تأثير مهم على المستوى العالمي.

3/ تداعيات كوفيد 19 على سلاسل التوريد:

كشفت أزمة كوفيد 19 عن نقاط الضعف في سلاسل التوريد العالمية المعقدة المبنية على مبادئ التصنيع الهزيل، وينطبق هذا بشكل خاص على قطاع الصحة حيث كشف التدافع على معدات الحماية عن مخاطر لنماذج التخزين والتوريد، فإغلاق الصين سلط الضوء على المشكلة المتعلقة بسلاسل التوريد الحديثة، وكان لتأثير القيود التي فرضتها الصين وهيمنتها على مجالات التصنيع الرئيسية سببا في تسليط الضوء على المشكلة في سلاسل العرض الحديثة، فعندما أغلقت المصانع الصينية أبوابها عانى المصنعون من أجل التحول بسبب نقص المرونة في قاعدة الموردين الخاصة بهم، ومن بين إحدى أهم النتائج المحتملة هي أن الشركات العالمية سوف تنوع سلاسل التوريد الخاصة بها في المستقبل بدلا من الاعتماد على الصين فقط، ومن المرجح أن تستفيد بعض مراكز التصنيع مثل فيتنام والمكسيك والهند من هذا التحول.

1.3/ أبعاد اضطرابات سلاسل التوريد:

يرى (Moritz, 2020) خبير سلاسل التوريد بجامعة تينيسي الأمريكية أن هناك عدة إختلافات بين الاضطرابات التي تخلفها جائحة كوفيد 19 والاضطرابات الأخرى في سلاسل التوريد مثل: إفلاس مورد، مشكل رأس المال، ... إلخ، ويمكن تحليل هذه الإضطرابات من خلال سبعة أبعاد.

- **البعد الجغرافي:** في معظم الحالات يقتصر انقطاع سلسلة التوريد على منطقة أو بلد، مثلاً اعتدنا على الأعاصير التي تضرب فلوريدا أو الزلازل في كاليفورنيا لذا لا ينبغي لأحد أن يتجاهل المعاناة بعد الكوارث الطبيعية، ومع ذلك فإن ما يميز جائحة COVID-19 هو أنها جائحة تنتشر في العالم بأسره، ففي الظروف العادية يمكن للموارد من منطقة ما دعم المناطق المتأثرة بانتظام، إلا أنه يصعب القيام بهذا عندما يتأثر الجميع في وقت واحد؛
- **النطاق:** في حالة الاضطراب العادي تكون الإضطرابات محدودة، مثلاً أثر إعصار هارفي على معظم صناعة البتروكيماويات في ساحل الخليج الأمريكي لعدة أسابيع، ومع ذلك لم تتأثر مصافي الساحل الغربي، إلا أن ما هو فريد في كوفيد 19 هو أنه يؤثر على كل من السلع والخدمات، ومن الواضح مثلاً أن هناك زيادة في الطلب على الأقنعة ومعقم اليدين لذلك من المفهوم إلى حد ما أن هذه العناصر ستكون قليلة وغير متوفرة، ومع ذلك لا توجد زيادة جوهرية في الطلب على زيت الأكل لذلك فنقص العرض لهذا العنصر غير عادي ويتعلق بالسلوك البشري، كذالك ما يميز جائحة كوفيد 19 انخفاض الطلب على الخدمات بشكل كبير لأنه لا يمكننا تخزين الخدمات لذلك يتم تأجيلها في أفضل الأحوال، وهذا يشمل عدة نشاطات مثل الأحداث الرياضية الملغاة، غرف الفنادق غير المستخدمة، رحلات الطيران الملغاة على نطاق واسع، إضافة إلى غلق العديد من المتاجر والمطاعم.
- **الطلب مقابل العرض:** أثبتت عدة دراسات أن أغلب اضطرابات سلسلة التوريد تؤثر على العرض، فعلى سبيل المثال حريق مهول في مصنع رقائق Philips Electronics عام 2001 كان له تأثيرات بالغة على كبرى شركات تصنيع الهواتف المحمولة Nokia و Ericsson في ذلك الوقت، حيث كانت نوكيا تمتلك 27% من سوق الهواتف المحمولة العالمية أما إريكسون فكانت تمتلك 12%، ورغم أن هذه الحادثة تسببت في ضرر حقيقي لمصنع Philips حيث لم يعد بإمكانه إنتاج الرقائق، مع ذلك كان الشيء الفريد هو كيفية استجابة نوكيا لهذه الأزمة، أما شركة Ericsson إتبعت نهجا أبطأ بكثير وكانت أكثر عرضة لهذا الانقطاع في الإمدادات، ونتيجة لذلك استحوذت نوكيا على 3% من سوق الهواتف المحمولة العالمية معظمها من إريكسون، وبعد ذلك انتهى الأمر بخروج إريكسون من تجارة الهواتف المحمولة أما إضطرابات الإمدادات بسبب كوفيد

19 سيكون لها عدة تأثيرات على التصنيع والتوزيع والنقل، كما سيكون لها تأثيرات على الطلب، بل وأبعد من ذلك سيتأثر الطلب حتى عندما لا يكون هناك أي إنقطاع في العرض، لذا يبقى أن نرى ما سيكون للوباء من تأثيرات حيث يمكن أن نتخيل بسهولة أن الطلب على السلع غير الضرورية سينخفض، سواء بسبب فقدان الأفراد لوظائفهم أو تقليص ساعات عملهم لذا سيخفضون إنفاقهم؛

- **التخطيط والخبرة السابقة:** يمكن التخطيط لمواجهة العديد من الإضطرابات بالاعتماد على الخبرات السابقة فعلى سبيل المثال أغلب المصانع تؤمن مواقعها من الأعاصير والحرائق لحماية موظفيها ولديها مولدات تستعملها في حالة الطوارئ، ومع ذلك هناك تخطيط مسبق محدود لمواجهة كوفيد 19 فرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها مخزون استراتيجي من أجهزة التنفس الاصطناعي وغيرها من المستلزمات، إلا أنه لن يكون هناك قدر من المخزون يكفي في ظل أسوء السيناريوهات؛
- **النظام المالي:** في معظم الأحيان عندما يكون هناك اضطراب كبير يتم احتواء الأثر المالي نسبيا، فمثلا شهدت أحداث بيرل هاربور و11 سبتمبر تأثيرا محدود على سوق الأسهم وعلى النقيض من ذلك شهدنا بسبب كوفيد 19 انهيار لأسواق الأسهم العالمية، واتخذت البنوك المركزية إجراءات غير مسبوقة لدعم الاقتصاد حيث أدت صدمة الطلب لكوفيد 19 إلى اضطرابا ماليا، وإذا استمرت سنرى الشركات الصغيرة تخفض عدد موظفيها أو تغلق أبوابها كما سيصعب على العديد من الشركات جمع رأس المال أو سداد القروض؛
- **الإحتياجات**: بالنسبة لمعظم حالات الانقطاع تكون الإحتياجات محدودة أو على الأقل قابلة للقياس الكمي، على سبيل المثال أغلب الكوارث يصاحبها طلبا قصير الأمد على عمليات الإنقاذ أو خدمات الطوارئ بعد وقوع أي حدث مباشرة، ومع ذلك فإن احتياجات جائحة كوفيد 19 غير معروف نسبيا ومن المرجح أن يزداد الطلب على أسرة المستشفيات وأجهزة التهوية، كما تم اعتماد التباعد الاجتماعي لتأخير وقت الإصابة القصوى وإبقائه أقل وفي حدود الامكانيات؛
- **السلوك البشري**: معظم الاضطرابات يكون لها تأثير محدودا نسبيا على السلوك البشري، بطبيعة الحال يمكن للكوارث الطبيعية أن تكون مرعبة ولكن الخوف يهدأ إلى حد كبير عندما تنتهي، وفي المقابل جائحة كوفيد 19 تحتوي على العديد من الأشياء

المجهولة فمعظمنا لم يصاب بعد لكن من الطبيعي أن نهتم بأفراد العائلة والأصدقاء ولا نعرف إلى متى سيستمر ولا عواقبه.

2.3/ مخاطر سلاسل التوريد:

مخاطر سلاسل التوريد ذات أوجه متعددة ويمكن تصنيفها إلى مخاطر التشغيل ومخاطر الانقطاع، تتعلق المخاطر التشغيلية بالاضطرابات اليومية في عمليات سلاسل التوريد مثل تقلبات المهلة الزمنية وتقلبات الطلب، أما مخاطر الانقطاع فتتعلق بالأحداث ذات التردد العالي كالكوارث الطبيعية مثل الزلازل والتسونامي، تتميز هذه المخاطر بتأثير قوي وفوري للغاية على هيكل تصميم شبكة سلاسل التوريد، حيث تصبح بعض المصانع والموردين ومحطات النقل غير متاحة مؤقتا، مما يتسبب في حدوث تأثير مضاعف وتدهور في الأداء من حيث الإيرادات ومستوى الخدمة وانخفاض الإنتاجية ويمثل تفشي الأوبئة حالة خاصة من المخاطر تتميز بثلاثة مكونات وهي: (Ivanov, 2020)

- وجود تعطل طويل الاجل لا يمكن التنبؤ بمداه؛
- الانتشار المتزامن للخلل في سلاسل التوريد وانتشار الإضطرابات المتزامن مع تفشي الوباء بين السكان؛
- انقطاع الإمدادات والطلب والبنية التحتية اللوجستية في آن واحد.

مع بداية ظهور وباء كوفيد 19 ظهرت أزمة سلسلة التوريد العالمية عبر عدد كبير من الشركات، وهذا راجع إلى نقص مرونة سلاسل التوريد العالمية وعدم وجود تنوع في الاستراتيجيات، وخلق الوباء شلل صناعي مؤقتة حيث إنخفاض إلى حد كبير إنتاج مناطق أو بلدان بأكمله، ومن الواضح أن الإغلاق الممتد لأجزاء من الاقتصاد العالمي له تأثيرات جد سلبة على سلاسل العرض من خلال استنفاذ المخزونات الحالية، لذا تحتاج الشركات إلى التركيز على كيفية التقليل من إنقطاع سلاسل الإمداد والتكيف بسرعة مع هذه الوضعية ويقول *Mattias Hedwall* رئيس المجموعة العالمية للتجارة والتجارة الدولية التابعة لشركة بيكر ماكنزي، تحتاج الدول المصدرة إلى التأكد من أن سلاسل التوريد لا تزال سليمة قدر الإمكان وهذا يعني أنه عندما تنسحب شركات تأمين الائتمان من تغطية التجارة الدولية خلال هذه الأزمة، يجب أن تتدخل الحكومة بشكل استثنائي وإلا فإن هناك خطر انهيار في سلاسل التوريد المنسوجة بدقة. (Mckenzie, 2020)

قبل هذا الوباء كانت مبادئ إدارة مخاطر سلسلة التوريد تطبق غالبا على الموردين من الدرجة الأولى فقط، مما يترك الشركات عرضة للصدمات التي يسببها الموردين من المستوى الأدنى، ومع ذلك فإن هؤلاء الموردين مهمون للغاية للتسلسل الهرمي الشامل لسلسلة التوريد، ويمكن أن تتسبب الاضطرابات في هذه المستويات في حدوث اضطرابات في جميع أنحاء السلسلة بسرعة، فقد تكون بعض المدخلات أكثر أهمية لعملية الإنتاج من غيرها إلا أنه يمكن أن يؤدي التأخير في مكونات معينة إلى خسائر إجمالية أكبر بكثير في الإنتاج، كما قد يؤدي غياب جزء رئيسي إلى إغلاق خط إنتاج كامل، لذا فاعتماد الشركات بشكل مفرط على شركة واحدة للحصول على سلع معينة، دفعها في بعض الأحيان أن تقوم بخطط طوارئ للتعامل مع انقطاع الإمدادات، وامتلاك قواعد واضحة ومحدثة لمثل هذه المعلومات سيمكن الشركات من تحديد مجالات الضعف المحتملة وفتح المحادثة حول كيفية تقليل هذه المخاطر وإدارتها أو القضاء عليها.

ورغم أن تكلفة عمليات إدارة المخاطر هذه يمكن أن تكون مرتفعة، إلا أنه كثيرا ما تقابلها الوفورات التي يمكن أن تحققها عن طريق المساعدة على اتخاذ القرارات بشأن تعديل أسعار المنتجات، شراء المخزون وادارة عمليات الانتاج ونقلها عبر المواقع، وهذا ليس واضحا وحسب في أعقاب وباء كوفيد19 بل يشكل أهمية كبيرة لمواجهة المخاطر الناجمة عن تعطل سلسلة التوريد ينبغي قياسها بعناية والنظر في خطط الطوارئ.

3.3/ تأثير الوباء على سلاسل التوريد الصناعية:

يختلف تأثير كوفيد 19 على التصنيع العالمي جذريا عن التأثير الذي خلفته الأوبئة الأخرى على مدى السنوات المائة الماضية، فقد ضرب هذا الوباء كل الاقتصادات الصناعية الأكبر على مستوى العالم في نفس الوقت وإلى حد كبير، ونتيجة لهذا دخلت هذه الدول نوعا غريبا من الركود يطلق عليه وصف "ارتجاج كوفيد". (Baldwin & Freeman, 2020) ولا يرجع التأثير السلبي على التصنيع في المقام الأول إلى الفيروس ذاته بل إلى التفاعل الإنساني معه، حيث تلقى قطاع التصنيع العالمي ضربة ثلاثية الأبعاد: (Baldwin & Weder, 2020)

- تعطل الإمدادات المباشرة مما أعاق الإنتاج لأن الوباء أصاب قلب التصنيع في العالم (شرق آسيا) وانتشر بسرعة في الدول الصناعية الكبرى الأخرى ومن بينها الولايات المتحدة وألمانيا؛
- سوف تؤدي العدوى في سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات التوريد المباشرة حيث ستجد قطاعات التصنيع في الدول الأقل تأثرا صعوبة أكبر وتكلفة أكثر للحصول على المدخلات الصناعية المستوردة من الدول المتضررة بشدة ثم من بعضها البعض في وقت لاحق؛
- حالات انقطاع الطلب بسبب انخفاض الطلب الكلي (أي حالات الركود)، تأخر المستهلكين في عمليات الشراء وتأخر الشركات في الاستثمار.

ورغم أنه لا يوجد لدينا حتى الآن الكثير من البيانات عن حجم الضربة التي تعرضت لها الصناعات التحويلية وتأثير انخفاض الطلب ولكن يمكننا التفكير مسبقًا في عدوى سلسلة التوريد من خلال النظر في شبكة علاقات الموردين باستخدام البيانات الحديثة قبل الأزمة، فعلى سبيل المثال في الصين تراجع نشاط قطاعي الصناعة التحويلية بشكل حاد في شهر فبراير، وبينما هبوط النشاط في قطاع الصناعة التحويلية يضاهي مستواه في بداية الأزمة المالية العالمية. (غوبيناث، 2020)

أدت هذه الجائحة كذالك إلى تعطل قطاع السيارات وخاصة في شرق آسيا بالفعل بسبب الاضطرابات في سلاسل التوريد الدولية فعلى سبيل المثال، أجبر نقص الأجزاء القادمة من الصين شركة هيونداي الكورية لصناعة السيارات على إغلاق جميع مصانع السيارات في كوريا، كما قامت شركة نيسان اليابانية بإغلاق مصنع في اليابان مؤقتا ووصلت الصدمة حتى أوروبا حيث حذرت شركة *Fiat Chrysler* مؤخرا أنها قد توقف قريبا الإنتاج في أحد مصانعها الأوروبية، كما أعلنت شركة *Jaguar Land Rover* وهي شركة سيارات مقرها المملكة المتحدة، أنه قد ينفذ مخزون الأجزاء عندها اعتبارا من نهاية فبراير، ولتجنب هذا قامت بنقل إمدادات الطوارئ من الصين جوا إلى هناك. (Baldwin & Tomiura, 2020)

4.3/ إجراءات استعادة سلاسل التوريد الصناعية:

رغم الخسائر المباشرة على صحة الإنسان التي تسبب فيه وباء كوفيد 19 إلا أن الآثار الاقتصادية للأزمة ستدفع الشركات إلى التحرك على عدة جبهات وفي وقت واحد: ففي

نفس الوقت الذي تعمل فيه لحماية سلامة عمالها يجب أن تحمي أيضا قدراتها التشغيلية التي تتعرض الآن بشكل متزايد لاضطرابات سلسلة التوريد، لذا فالاستعداد الجيد في المدى القصير يتطلب إجراءات سريعة نذكر منها: (Knut, 2020)

- إنشاء شفافية على سلاسل الإمداد متعددة الطبقات عن طريق وضع قائمة بالمكونات الهامة أو الحرجة وتحديد مصدر الإمداد والمصادر البديلة؛
- تقدير المخزون المتاح على طول سلسلة القيمة، بما في ذلك قطع الغيار و ما بعد البيع لاستخدامه كجسر للحفاظ على استمرار الإنتاج وتمكين التسليم للعملاء؛
- تقييم الطلب النهائي الواقعي من العملاء والاستجابة إلى سلوك شراء العملاء؛
- تحسين مستلزمات الإنتاج والتوزيع لضمان سلامة الموظفين، مثل توفير معدات الحماية الشخصية (PPE)، الانخراط في فرق التحسيس للحماية من مخاطر العدوى وخيارات العمل من المنزل؛
- تحديد وتأمين القدرات اللوجستية والتسريع في ذالك بقدر الإمكان، والمرونة في توفير النقل عند اللزوم؛
- إدارة النقد وصافي رأس المال العامل عن طريق إجراء اختبارات لفهم أين ستبدأ مشكلات سلسلة التوريد في إحداث تأثير مالي.

وعلى الرغم من العديد من الاضطرابات في سلسلة التوريد التي ألحقتها الكوارث في العقد الماضي، بركان أيسلندا، الزلزال التسونامي الياباني وفيضانات تايلاند لا تزال معظم الشركات تجد نفسها غير مستعدة لوباء كوفيد 19 وصرح سبعون بالمائة من 300 مستجيب للمسح الذي أجرته *Resilinc* في أواخر جانفي مباشرة بعد تفشي الوباء في الصين، إنهم لا يزالون في وضع جمع البيانات والتقييم، محاولين تحديد أي من مورديهم لديهم موقع في المناطق المغلقة في الصين، وتحدث العديد من الشركات والقادة عن الحاجة إلى رسم خرائط شبكة التوريد كاستراتيجية للتخفيف من المخاطر، لكنهم لم يفعلوا ذلك بسبب الحجم الكبير المتوقع من العمالة والوقت المطلوب.

خلاصـــة:

يعد انتشار فيروس كورونا 19 من أصعب التحديات الحالية للإنسانية، وتكمن خطورة الوباء في سرعة انتشاره، فبينما احتاج هذا الوباء إلى ثلاثة أشهر لإصابة أول مئة ألف شخص حول العالم، احتاج إلى 12 يوما فقط لإصابة مئة ألف أخرى، وبجانب الخسائر البشرية الفادحة فإن الانتشار الواسع والسريع للفيروس كان له العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد العالمي، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- لا يمكن لأحد التنبؤ بصورة دقيقة بالأضرار المادية الناجمة عن كوفيد 19، إلا أنه من الواضح أن هذا يعتمد على شدة الوباء في الأسابيع والأشهر المقبلة ومدى الاستجابات للإجراءات الحكومية، وإذا استمرت الأزمة الحالية سيواجه الاقتصاد العالمي أخطر تهديد شوهد خلال القرنين الماضيين؛
- يبدو أن الركود العالمي بسبب الجائحة أمر لا مفر منه الآن، إلا أن مدى عمق وطول فترة الانكماش سيعتمد على نجاح التدابير المتخذة لمنع انتشاره، والسياسات الحكومية المنتهجة للتخفيف من مشاكل السيولة في الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم الأسر التي تعاني من ضائقة مالية، كما يعتمد على كيفية رد فعل الشركات والاستعداد لإعادة بدء الأنشطة الاقتصادية؛
- سعت المنظمات الدولية والحكومات المختلفة لتبني مجموعة من السياسات الاقتصادية في شكل منح وقروض، زيادة الإنفاق الحكومي، التوسع في الإعفاءات الضريبية وتخفيض أسعار الفائدة، في محاولة منها للحد من الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار جائحة كورونا 19، فقد أعلنت العديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول المتقدمة عن مجموعة من السياسات التي من شأنها إتاحة السيولة المالية للشركات والأفراد المتضررين بسبب انتشار الوباء؛
- أثرت العديد من الإجراءات غير المسبوقة التي اتخذتها العديد من الدول في محاولة للحد من انتشار الفيروس مثل إيطاليا، تايوان، كوريا الجنوبية، هونج كونج والصين كإغلاق الحدود والمطارات وفرض حظر التجول، بشكل كبير وحاد على اقتصاداتها مما ينذر بإمكانية دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة كساد لا يمكن التنبؤ بكافة تداعياتها، لذا تحاول الحكومات التخفيف من حدة الآثار السلبية، من خلال المفاضلة بين الصحة العامة والتأثير الاقتصادي للسياسات احتواء انتشار الوباء؛

- إذا تحققت المخاطر السلبية بما في ذلك انتشار أوسع بكثير لتفشي الوباء، يبدو أن النمو العالمي سيكون أقل بكثير من المتوقع، فقد تواجه الحكومات تحديات كبيرة تتمثل في محدودية الإجراءات المحلية المتعلقة بالتدابير المؤقتة لدعم الأعمال التجارية وإجراءات حماية العمال المعرضين للخطر، لذا فالأمر يتطلب تنسيق الإجراءات بين الاقتصادات الكبرى لضمان توفير الرعاية الصحية الفعالة في مختلف أنحاء العالم، وتوفير الحافز الأكثر فعالية للاقتصاد العالمي، فمن شأن الدعم الإضافي للسياسة المالية والنقدية والإصلاحات الهيكلية المعززة في جميع البلدان أن تساعد في استعادة النمو وتحسين ثقة المستهلكين والمستثمرين والتقليل من مخاطر عدم اليقين.

قائمة المراجع:

1. Baldwin, R. & Freeman, . R., 2020. Supply chain contagion waves: Thinking ahead on manufacturing ‘contagion and reinfection’ from the COVID concussion. Available at: https://voxeu.org/article/covid-concussion-and-supply-chain-contagion-waves
2. Bureau of Economic Analysis , 2020. Gross Domestic Product, First Quarter 2020. Available at: https://www.bea.gov/data/gdp/gross-domestic-product
3. World Trade Organization, 2020. METHODOLOGY FOR THE WTO TRADE FORECAST OF APRIL 8 2020. Available at: https://www.wto.org/english/news_e/pres20_e/methodpr855__e.pdf [Accès le Feb 08 2021].
4. Azevêdo, 2020. Trade forecast press conference. Available at: https://www.wto.org/english/news_e/spra_e/spra303_e.htm [Accès le 06 Feb 2021].
5. Baldwin, R. & Tomiura, E., 2020. Thinking ahead about the trade impact of COVID-19. Economics in the Time of COVID-19, pp. 59-72.
6. Baldwin, R. & Weder, d. M. B., 2020. Macroeconomics of the flu. Economics in the Time of COVID-19, pp. 31-38.
7. IMF, 2020. World Economic Outlook. Available at: https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020
8. Ivanov, D., 2020. Predicting the impacts of epidemic outbreaks on global supply chains: A simulation-based analysis on the coronavirus

outbreak (COVID-19/SARS-CoV-2) case. Transportation Research Part E: Logistics and Transportation Review, Volume 136, p. 02.
9. James, K. J. A. W. B. S. a. R. M. N., 2020. Global Economic Effects of COVID-19. Congressional Research Service, 1 May.
10. Jesse, L. & Christian, L., 06 May 2020. Here's how global supply chains will change after COVID-19. Available at: https://www.weforum.org/agenda/2020/05/this-is-what-global-supply-chains-will-look-like-after-covid-19/ [Accès le 07 Feb 2021].
11. Knut, A. X. A. E. B., 2020. Supply-chain recovery in coronavirus times—plan for now and the future. Available at: https://www.mckinsey.com/business-functions/operations/our-insights/supply-chain-recovery-in-coronavirus-times-plan-for-now-and-the-future
12. Mckenzie, b., 2020. Beyond COVID-19: Supply Chain Resilience Holds Key to Recovery. Oxford Economics, p. 09.
13. Moritz, B., 2020. Supply Chain Disruptions and COVID-19. Available at: https:// www.scmr.com/article/supply_chain_disruptions_and_covid_19 [Accès le 12 Feb 2021].
14. OECD, 2020. COVID-19 and international trade: Issues and actions. Available at: https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-and-international-trade-ssues-and-actions-494da2fa/ [Accès le 10 Feb 2021].
15. OECD, 2020. COVID-19 and international trade: Issues and actions. Available at: http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-and-international-trade-issues-and-actions-494da2fa/
16. OECD, I. E. A., 2020. COVID-19: The World Economy at Risk. Available at: https://www.oecd.org/berlin/publikationen/Interim-Economic-Assessment-2-March-020.pdf
17. Product, G. D., 2020. First Quarter 2020 (Advance Estimate). Available at: https://www.bea.gov/data/gdp/gross-domestic-product [Accès le 18 jan 2021].
18. غوبينـــــاث، غ.، 2020. الحـــــد مـــــن التداعيـــــات الاقتصاديـــــة لفـــــيروس كورونـــــا بوضـــــع سياســـــات موجهـــــة كبـــــيرة. Available at : https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies